

أثر التضخم وتقلبات سعر الصرف على الأداء المحاسبي في شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا: دراسة تطبيقية على عينة من شركات الادوية العاملة في السوق الليبي
يوسف مصباح علي محمد¹ محاضر_المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية_القرضة الشاطئ
إبراهيم محمد السني² محاضر_المعهد العالي للعلوم والتقنية_برقن الشاطئ

The Impact of Inflation and Exchange Rate Fluctuation on Accounting Performance in Pharmaceutical and Medical Equipment Companies Operating in Libya

An Applied Study on a sample of Companies Operating in the Libyan Market

Uosef Mosbah Ali Mohammed¹ Lecturer_ Department Accounting_ higher Institute of Administrative and financial Sciences_ Al-Qardah shati_yousefALbdree@gmail.com

Ibrahim Mohammed Assanni² Lecturer. Economics Department_ Higher Institute of science and technology-burqan-Al-Shati ibrahim.assanni@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/05/30 تاريخ المراجعة 2026/06/20 تاريخ القبول: 2026/06/28- تاريخ النشر: 2026/07/26

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم وتقلبات سعر الصرف على الأداء المحاسبي في شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا، وذلك من خلال دراسة أثر هذه المتغيرات الاقتصادية على جودة القياس المحاسبي والمعلومات المالية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتضخم وتقلبات سعر الصرف على الأداء المحاسبي، حيث تبين أن التقلبات المستمرة في أسعار الصرف تؤدي إلى صعوبة تقييم الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية، كما يؤثر التضخم على مصداقية القوائم المالية المعدة وفق أساس التكلفة التاريخية. وأظهرت النتائج أيضاً وجود حاجة لتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة المتعلقة بالتضخم وفروق العملة الأجنبية لتحسين جودة التقارير المالية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير النظم المحاسبية وتعزيز الإفصاح المالي وتدريب الكوادر المحاسبية على تطبيق المعايير الدولية بما يساهم في تحسين جودة الأداء المحاسبي داخل الشركات الليبية. الكلمات المفتاحية: التضخم، تقلبات سعر الصرف، الأداء المحاسبي.

Abstract

This study aimed to examine the impact of inflation and exchange rate fluctuations on accounting performance in pharmaceutical and medical equipment companies operating in Libya. The study focused on identifying the effects of these economic variables on accounting measurement quality and financial information reliability. The descriptive analytical approach was adopted, and a questionnaire was used as the main data collection tool. The collected data were analyzed using the SPSS statistical program.

The findings revealed a statistically significant impact of inflation and exchange rate fluctuations on accounting performance. The results showed that continuous exchange rate fluctuations create difficulties in evaluating assets and liabilities denominated in foreign currencies, while inflation negatively affects the credibility of financial statements prepared under the historical cost basis. The study also highlighted the importance of applying international accounting standards related to foreign currency exchange and inflation accounting in order to improve the quality of financial reporting.

The study recommended the development of accounting systems, enhancement of financial disclosure practices, and training accounting staff on the application of international accounting standards to improve accounting performance in Libyan companies.

الإطار النظري:

المقدمة الدراسة:

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية خلال السنوات الأخيرة العديد من التغيرات الاقتصادية والنقدية المتسارعة، والتي كان من أبرزها ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات أسعار الصرف، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الأداء المالي والمحاسبي للمؤسسات الاقتصادية، وخاصة الشركات التي تعتمد على الاستيراد والتعامل بالعملة الأجنبية (Kieso & Weygandt, 2019).

وتعد شركات الأدوية والمعدات الطبية من أكثر القطاعات تأثراً بهذه المتغيرات، نظراً لاعتمادها بشكل كبير على الاستيراد الخارجي لتوفير احتياجات السوق المحلي، مما يجعلها عرضة للتقلبات المستمرة في أسعار العملات الأجنبية وارتفاع تكاليف التشغيل. (Brigham & Ehrhardt, 2021)

ويؤدي التضخم وتقلبات سعر الصرف إلى ظهور العديد من المشكلات المحاسبية المتعلقة بقياس الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، الأمر الذي ينعكس على جودة القوائم المالية ودقة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات (العاني، 2021)، وكما تؤدي إلى تآكل القوة الشرائية وزيادة أرباح غير حقيقية مما ينتج عنه من إظهار المركز المالي بصورة وهمية لا تذل على الوضع المالي الحقيقي لشركات في تاريخ اعداد الميزانية العمومية وكذلك يعطي نتيجة النشاط مضخمة بأرباح ومكاسب غير حقيقية ويكيد مصروفات وخسائر أيضاً ليست حقيقة تعطي نتيجة لشركات غير صحيحة لأنها تكون محملة بأرقام أرباح او من جهة أخرى مخفضة بأرقام وهمية.

وفي ظل البيئة الاقتصادية الليبية وما تشهده من عدم استقرار اقتصادي ونقدي، أصبح من الضروري دراسة أثر التضخم وتقلبات سعر الصرف على الأداء المحاسبي داخل الشركات الليبية، وذلك بهدف التعرف على حجم التأثير واقتراح الحلول المناسبة لتحسين جودة القياس والإفصاح المحاسبي (السنوسي، 2022).

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أن ارتفاع معدلات التضخم والتقلبات المستمرة في أسعار الصرف داخل الاقتصاد الليبي قد أدى إلى ظهور العديد من المشكلات المحاسبية المتعلقة بقياس الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، الأمر الذي يؤثر على دقة القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية.

كما أن اعتماد العديد من الشركات الليبية على أسلوب التكلفة التاريخية وعدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالتضخم وفروق العملة الأجنبية يزيد من صعوبة التعبير الحقيقي عن المركز المالي ونتائج الأعمال. ومن هنا تتمثل المشكلة الرئيسية للدراسة في التساؤل الآتي:

(ما أثر التضخم وتقلبات سعر الصرف على الأداء المحاسبي في شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا؟) ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية:

1. ما أثر تقلبات سعر الصرف على جودة القياس المحاسبي؟
2. ما أثر التضخم على جودة المعلومات المحاسبية؟
3. إلى أي مدى تلتزم الشركات الليبية بتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالتضخم وفروق العملة؟
4. ما أثر هذه المتغيرات الاقتصادية على الأداء المحاسبي للشركات؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية العدمية H0:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم وتقلبات سعر الصرف على الأداء المحاسبي في شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا.

الفرضية الرئيسية البديلة H1:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم وتقلبات سعر الصرف على الأداء المحاسبي في شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على أثر تقلبات سعر الصرف على جودة القياس المحاسبي.
2. بيان أثر التضخم على جودة المعلومات المحاسبية.
3. التعرف على مدى التزام الشركات الليبية بالمعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالتضخم وفروق العملة الأجنبية.
4. توضيح أثر التضخم وتقلبات أسعار الصرف على الأداء المحاسبي.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من الناحيان العلمية والعملية كما يلي:

الأهمية العلمية

1. تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالمحاسبة في ظل التضخم وتقلبات أسعار الصرف.
2. توضح أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في البيئة الليبية.
3. تقدم إطاراً علمياً يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية.

الأهمية العملية

1. تساعد إدارات الشركات على فهم آثار التضخم وتقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي.
2. تساهم في تحسين جودة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية.
3. تساعد متخذي القرار في تطوير السياسات المالية والمحاسبية المناسبة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث تم استخدام هذا المنهج لوصف وتحليل أثر التضخم وتقلبات سعر الصرف على الأداء المحاسبي. كما اعتمدت الدراسة على أسلوب الدراسة الميدانية من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية بشركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا. وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T-Test) ومعامل كرونباخ ألفا لقياس الثبات والصدق.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمثل الحدود المكانية على عينة من شركات الأدوية العاملة في السوق الليبي. الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية 2025 وذلك بهدف قياس أثر التضخم وتقلبات سعر الصرف على الأداء المحاسبي في شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا. الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على أثر التضخم وتقلبات سعر الصرف على الأداء المحاسبي في شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا وذلك من خلال دراسة على عينة من شركات الأدوية العاملة في السوق الليبي بهدف التعرف على أثر التضخم وتقلبات سعر الصرف على الأداء المحاسبي في السوق المحاسبي الليبي.

متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغير المستقل

التضخم.

تقلبات سعر الصرف.

ثانياً: المتغير التابع

الأداء المحاسبي.

جودة القياس المحاسبي.

جودة المعلومات المحاسبية.

الدراسات السابقة:

1 - دراسة (العاني، 2021) بعنوان: أثر التضخم على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية. هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير معدلات التضخم المرتفعة على جودة القوائم المالية ودرجة ملاءمتها لاتخاذ القرارات.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيقها على عدد من الشركات الصناعية في العراق. وتوصلت الدراسة إلى أن التضخم يؤدي إلى انخفاض جودة المعلومات المحاسبية، كما يؤثر على دقة قياس الأرباح والأصول الثابتة.

2 - دراسة (عبد السلام، 2020) بعنوان: أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للشركات الليبية. هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار الصرف على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركات الليبية. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتم تطبيقها على مجموعة من الشركات التجارية الليبية. وتوصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية وصعوبة إعداد القوائم المالية بصورة دقيقة.

3 - دراسة (Weygandt, 2019 & Kieso) بعنوان: Accounting in Hyperinflationary Economies. هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية تطبيق المعيار IAS 29 في الاقتصادات التي تعاني من التضخم المرتفع. واعتمدت الدراسة على التحليل النظري للمعايير الدولية. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق محاسبة التضخم يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ويزيد من مصداقية التقارير المالية.

4 - دراسة (السنوسي، 2022) بعنوان: أثر تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة على جودة الأداء المحاسبي في ليبيا. هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق المعايير الدولية على جودة التقارير المالية داخل الشركات الليبية. وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام بالمعايير الدولية يساهم في تحسين الإفصاح المحاسبي وزيادة موثوقية المعلومات المالية.

5 - دراسة (Ehrhardt, 2021 & Brigham) بعنوان: Financial Management under Inflation and Exchange Rate Volatility.

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التضخم وتقلبات أسعار الصرف على الإدارة المالية والمحاسبية. وتوصلت الدراسة إلى أن البيانات الاقتصادية غير المستقرة تؤثر بشكل مباشر على جودة التقارير المالية وقرارات الاستثمار. الفجوة البحثية

من خلال مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بالتضخم وتقلبات أسعار الصرف والأداء المحاسبي، تبين أن أغلب الدراسات ركزت على تحليل أثر التضخم أو تقلبات أسعار الصرف بصورة منفصلة، كما أن معظمها أجري في بيئات اقتصادية مختلفة عن البيئة الليبية، الأمر الذي يحد من إمكانية تعميم نتائجها على الواقع الليبي. كما لوحظ وجود نقص واضح في الدراسات التي تناولت بصورة مباشرة أثر التضخم وتقلبات سعر الصرف مجتمعين على الأداء المحاسبي داخل شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا، رغم أن هذا القطاع يُعد من أكثر القطاعات تأثراً بالتقلبات الاقتصادية والنقدية بسبب اعتماده الكبير على الاستيراد والتعامل بالعملة الأجنبية. إضافة إلى ذلك، لم تُعطِ الدراسات السابقة اهتماماً كافياً لمدى التزام الشركات الليبية بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، وخاصة المعيار الدولي IAS 21 والمعيار IAS 29، في معالجة آثار التضخم وتقلبات أسعار الصرف على القوائم المالية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لسد هذه الفجوة البحثية من خلال دراسة أثر التضخم وتقلبات سعر الصرف على الأداء المحاسبي في شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا، مع التركيز على جودة القياس المحاسبي والإفصاح المالي في ظل البيئة الاقتصادية الليبية الحالية.

الإطار النظري

المبحث الأول: مفهوم التضخم وأنواعه:

مفهوم التضخم:

لم يتوصل علماء الاقتصاد إلى يومنا هذا إلى وضع تعريف لظاهرة التضخم يلقي قبولاً عاماً نتيجة للاختلاف الفكري والمذهبي بين المدارس ونظراً لاعتماد كل مفسر على أساس معين تفسيره إلا أن المعنى المتداول من قبل العلماء هو أن التضخم ارتفاع غير طبيعي في المستوى العام للأسعار فقد عرف مثلاً كاردنير اكلي التضخم " بأنه الارتفاع المستمر المحسوس في المستوى العام في الأسعار أو معدل الأسعار " استناداً إلى هذا لا يعد تضخماً الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل أو متقطع ويضيف اكلي قائلاً أن هذه الظاهرة تعبر عن حالة عدم التوازن بين العرض والطلب الكلي في الاقتصاد .

إضافة إلى تعريف التضخم بارتفاع الأسعار يمكن أن يطلق مصطلح التضخم على حالات وظواهر أخرى أهمها:

- الإفراط في إصدار النقود: وهو يشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، ويسمى هذا بتضخم العملة.
- ارتفاع المداخل النقدية للأفراد بشكل غير مألوف أو ارتفاع عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح ويدعى هذا النوع بتضخم الدخل.
- ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج: وهو تضخم التكاليف. (ضياء مجيد الموسمي، 2006)

يُعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود (عبيد، 2019).

ويعتبر التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تؤثر على الأنشطة المالية والمحاسبية، حيث ينعكس بصورة مباشرة على القيم المحاسبية للأصول والالتزامات والإيرادات (يوسف، 2021).

أنواع التضخم

1 – التضخم المعتدل:

وهو ارتفاع محدود في المستوى العام للأسعار، ويكون ارتفاع مستوى الأسعار مستقراً إلى حد ما وفي حالة استمراره لفترة زمنية طويلة يطلق عليه بالتضخم الزاحف، وفي ظله تنخفض قيمة العملة باستمرار غير أن النظام النقدي يؤدي وظائفه بكفاءة.

2 – التضخم المرتفع (الجامح):

يعد هذا النوع من أكثر أنواع التضخم ضرراً على الاقتصاد الوطني، وذلك نظراً لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف بحيث ينجم عنه آثاراً اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، ويحدث هذا التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود والنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن حالات الحروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية.

3 – التضخم المكبوت:

يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح نظراً لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الأسعار من خلال إصدار تشريعات والضوابط الإدارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة وتهدف الدولة من ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في الأسعار بتحديد المستويات العليا لها إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية إنما محاولة التخفيف من حدتها. (غزي حسين عناية، 2006)

السياسات المتبعة لمعالجة التضخم:

- 1 – سياسة سعر إعادة الخصم: تقوم البنوك التجارية بعملية خصم الأوراق التجارية لصالح عملائها، حيث ان البنك التجاري يقوم في هذه العملية بإعطاء العميل القيمة الحالية للأوراق المخصومة وهي عبارة عن القيمة الاسمية لهذه الأوراق التجارية مخصوما منها فائدة بمعدل يسمى سعر الخصم.
- 2 – سياسة السوق المفتوح: وهي دخول البنك المركزي للسوق المالية بصفته بائعا او مشتريا للأوراق المالية واذونات الخزينة والأوراق التجارية في السوق النقدية لحسابه الخاص ويمكن ان يكون أطراف التعامل بنوكا او مؤسسات او افراد، وهذا بهدف التحكم في حجم السيولة المتداولة في المجتمع. (احمد محمد صالح، 2005) آثار التضخم على المحاسبة:
- ينجر عن التضخم آثار عديدة على مستوى بعض العناصر التقليدية للإطار النظري للمحاسبة من مفاهيم وفروض ومبادئ نتيجة جمودها وعدم مواكبتها للتغيرات الاقتصادية، وكذلك فان القوائم المالية تتأثر قيمها المحاسبية هذه الظاهرة حيث تباعد عن الواقع الاقتصادي الحقيقي لها نتيجة اتباع المؤسسة لسياسات واجراءات محاسبية تقليدية.
1. انخفاض مصداقية القوائم المالية (العاني، 2021).
2. تضخيم الأرباح المحاسبية. (Kieso & Weygandt, 2019)
3. صعوبة المقارنة بين الفترات المالية.
4. انخفاض جودة المعلومات المحاسبية.
- أثر التضخم على المبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية:
- 1 – فرض وحدة القياس النقدي والتغيرات في الأسعار: ان السمة الأساسية التي يجب ان تتصف بها وحدة القياس هي صفة الثبات المطلقة الا ان وحدة القياس النقدي في المحاسبة لا تتسم بالثبات من حيث قوتها الشرائية، وهو الانتقاد الجوهري لفرض ثبات وحدة القياس النقدي.
- 2 – ثبات طرق القياس والتغيرات في الأسعار: يدل الثبات على استخدام نفس الإجراءات والسياسات المحاسبية ونفس المفاهيم وطرق القياس لبنود القوائم المالية للمنشأة واستخدام إجراءات وطرق مختلفة للقياس ينتج عنه صعوبة فهم ومقارنة القوائم المالية وصعوبة التنبؤ بالاتجاهات الخاصة بنشاط المؤسسة.
- 3 – الأهمية النسبية والتغيرات في الأسعار: ان الأهمية النسبية للبنود الواردة بالقوائم المالية تؤثر علي طريق معالجة هذه البنود في الدفاتر والمشكلة تنحصر في إيجاد مقياس سليم للأهمية النسبية، فهناك من يرا ان الأهمية النسبية تتحدد علي أساس صلة العنصر بالدخل الجاري بعد الضريبة وان التضخم يؤثر بشكل كبير على الدخل الجاري قبل وبعد الضريبة مما يوضح ان مشكلة التغيرات في مستويات الأسعار في حالة استمرارها يصبح الإفصاح عنها ذو أهمية نسبية كبيرة وذلك يؤدي لان البيانات المحاسبية أصبحت مضللة. (مدحت فوزي عليان، 2006)

المبحث الثاني: سعر الصرف

مفهوم سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية (عبد السلام، 2020).
ويُعد سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على التجارة الخارجية والاستثمار والأنشطة المحاسبية (Brigham & Ehrhardt, 2021).

أنواع أسعار الصرف

1. سعر الصرف الثابت.
2. سعر الصرف المرن.
3. سعر الصرف المدار.
4. سعر الصرف الموازي.

أسباب تقلبات سعر الصرف

1. عدم الاستقرار الاقتصادي.
2. ضعف الاحتياطيات الأجنبية.
3. ارتفاع معدلات التضخم.
4. التغيرات السياسية.
5. زيادة الطلب على العملات الأجنبية.

آثار تقلبات سعر الصرف على المحاسبة

1. صعوبة تقييم الأصول والالتزامات الأجنبية. (IAS 21, 2021)
2. ظهور أرباح وخسائر فروق العملة (عبد السلام، 2020).
3. التأثير على نتائج الأعمال.
4. ضعف دقة القياس المحاسبي.

المبحث الثالث: الأداء المحاسبي

مفهوم الأداء المحاسبي

أثر التضخم وتقلبات سعر الصرف على الأداء المحاسبي في شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا: دراسة تطبيقية على عينة من شركات الادوية العاملة في السوق الليبي

يقصد بالأداء المحاسبي مدى قدرة النظام المحاسبي على توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات. (Horngren, 2020)
خصائص الأداء المحاسبي الجيد

1. الدقة.
 2. الموضوعية.
 3. الملاءمة.
 4. الموثوقية.
 5. القابلية للمقارنة.
- العوامل المؤثرة على الأداء المحاسبي
1. البيئة الاقتصادية.
 2. التضخم.
 3. تقلبات أسعار الصرف.
 4. كفاءة النظام المحاسبي.
 5. الالتزام بالمعايير الدولية. (IASB, 2021)

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن التضخم وتقلبات أسعار الصرف يمثلان من أبرز التحديات التي تواجه الأداء المحاسبي داخل شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا، حيث يؤثران بصورة مباشرة على جودة القياس المحاسبي وموثوقية القوائم المالية. كما أكدت الدراسة أهمية تطبيق المعايير الدولية للحاسبة المتعلقة بالتضخم وفروق العملة الأجنبية، والعمل على تطوير الأنظمة المحاسبية بما يتناسب مع طبيعة البيئة الاقتصادية الليبية.

الإطار العملي:

جمع وتحليل البيانات

أ- الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية:

يهدف هذا المبحث إلى معرفة الخطوات التي اتبعتها الباحثة في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي:

ب- فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها:

• H_0 الفرضية الرئيسية العدمية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتضخم وتقلبات سعر الصرف على جودة القياس المحاسبي في شركات الادوية والمعدات الطبية العاملة في السوق الليبي.

- H_1 الفرضية الرئيسية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتضخم وتقلبات سعر الصرف على جودة القياس المحاسبي في شركات الادوية والمعدات الطبية العاملة في السوق الليبي.

ج - تحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد تجميع استمارات الاستبيان الموزعة استخدمت الباحثة الطريقة الرقمية في ترميز الإجابات

المتعلقة بالمقياس الثنائي كما بالجدول التالي:

أداة جمع البيانات: -

اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كأداة للحصول على البيانات التي تساعد على اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

حركة نماذج الاستبيان:

بعد القيام ببناء صحيفة الاستبيان وإجراء ما يلزم من تعديلات حتى خرج الاستبيان في صورته النهائية والذي تم توزيعه على عينة الدراسة والجدول التالي يوضح حركة نماذج الاستبيان الموزعة:

جدول رقم (1) يبين حركة نماذج الاستبيان الموزعة

البيان	نماذج الاستبيان الموزعة	نماذج الاستبيان المعادة	نماذج الاستبيان غير المعادة	نماذج الاستبيان المستبعدة	نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل
العدد	30	30	0	0	30
النسبة	100%	100%	0%	0%	100%

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نماذج الاستبيان المعادة كانت 30 نموذج استبيان والتي تمثل جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أي لا توجد نماذج استبيان غير معادة، ولا توجد نماذج استبيان مستبعدة الموزعة، وبذلك يكون عدد نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل 30 نموذج استبيان والتي تمثل 100% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS Statistical package for Social Science) (تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات كما التالي:

جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالعبارات

الإجابة	نعم	اجابة	لا(غير	المتوسط	فترات وقوع المتوسط المحسوب
23	صحيحة	ذلك)	التقديري	0.5 <	0.5 >
درجة	1	0	0.5	درجة الموافقة	درجة الموافقة
				منخفضة	متوسطة

وبالتالي يكون متوسط هذه الدرجات (0.5) ، فإذا كان متوسط درجة الإجابة لا يختلف معنويًا عن 0.5 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة متوسطة أما إذا كان متوسط درجة الإجابة تزيد معنويًا عن 0.5 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة عالية في حين إذا كان متوسط درجة الإجابة تقل معنويًا عن 0.5 فهذا يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة. وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف عن 0.5 أم لا،

نتائج اختبار (ألفا) للصدق والثبات:

من أجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان (توافق إجابات أفراد العينة) فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور الدراسة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3) :

جدول رقم (3) نتائج اختبار كرو نباخ ألفا.

البيان	قيمة معامل ألفا	العبارات السلبية على الثبات
العبارات المتعلقة بالمحور الأول	0.78	0
العبارات المتعلقة بالمحور الثاني	0.81	0
العبارات المتعلقة بالمحور الثالث	0.74	0

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرو نباخ ألفا (α)، ومن العمود ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرو نباخ ألفا (α)، ومن العمود الثالث والذي يبين العبارة أو العبارات التي تعمل على تخفيض قيمة معامل الثبات بسبب ضعف اتساق إجابات مفردات العينة حول هذه العبارة أو العبارات إن وجدت، حيث بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بالمحور الأول 0.78، ثبات العبارات المتعلقة بالمحور الثاني 0.81، أيضاً بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بالمحور الثالث 0.74.

أثر التضخم وتقلبات سعر الصرف على الأداء المحاسبي في شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا: دراسة تطبيقية على عينة من شركات الادوية العاملة في السوق الليبي

العبارة	نوع اجابة صحيحة	لا غير ذاك	درجة الموافقة	درجة الموافقة	المتوسط	الدالة المعنوية
المحور الأول: أثر تقلبات سعر الصرف على القياس المحاسبي						
تؤدي تقلبات سعر الصرف إلى صعوبة في تقييم الأرصدة النقدية بالعملة الأجنبية بشكل دقيق.	التكرار	27	1	عالية	0.964	0.000
	النسبة	29.4	3.6			
ينتج عن تغير سعر الصرف الرسمي أرباح أو خسائر "ورقية" تؤثر على حقيقة صافي الدخل.	التكرار	28	0	عالية	1.000	0.000
	النسبة	100	1			
تلتزم الإدارة المالية بالمصرف بتطبيق المعايير الدولية (مثل IAS 21) عند معالجة فروق العملة.	التكرار	27	3.6	عالية	0.964	0.000
	النسبة	96.4	0			
تفتقر التقارير المالية للإفصاح الكافي عن حجم المخاطر الناتجة عن تذبذب العملة المحلية	التكرار	26	1	عالية	0.743	0.000
	النسبة	75.2	2.6			
يسبب تعدد أسعار الصرف (رسمي/موازي) إرباكاً في تحديد القيمة العادلة للالتزامات الخارجية.	التكرار	26	0.0	متوسطة	0.929	0.000
	النسبة	92.9	1			
المحور الثاني: أثر التضخم على جودة المعلومات المحاسبية						
تفقد القوائم المالية المبنية على "التكلفة التاريخية" مصداقيتها في ظل التضخم المرتفع بليبيا.	التكرار	21	3.6	عالية	0.750	0.006
	النسبة	75	2			
يؤدي التضخم إلى تآكل القيمة الحقيقية لرأس مال المصرف مما يضعف مؤشرات كفاية رأس المال.	التكرار	12	7.1	متوسطة	0.429	0.460
	النسبة	42.9	7			
يساهم الارتفاع المستمر في الأسعار في تضخيم الأرباح المحاسبية بشكل غير حقيقي.	التكرار	19	25	متوسطة	0.679	0.057
	النسبة	67.9	16			
يعيق التضخم عملية المقارنة المالية بين السنوات المالية المختلفة نتيجة تغير القوة الشرائية.	التكرار	67.9	57.1	عالية	0.893	0.000
	النسبة	25	9			
المحور الثالث: الأداء المحاسبي						
تؤثر العوامل النقدية (تضخم/صرف) على قدرة القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات المستقبلية.	التكرار	89.3	32.1	عالية	1.000	0.000
	النسبة	28	3			
جودة التقارير المالية الحالية في المصارف الليبية تفي بمتطلبات اتخاذ القرار الاستثماري.	التكرار	100	10.7	عالية	1.000	0.000
	النسبة	28	0			
تعكس الميزانية العمومية المركز المالي الحقيقي للمصرف في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.	التكرار	100	0.0	متوسطة	0.571	0.460
	النسبة	16	0			
يحتاج المصرف لتبني تقنيات المحاسبة عن التضخم (مثل AS 29) التعديل قيم الأصول الثابتة	التكرار	57.1	0.0	متوسط	0.250	0.006
	النسبة	7	12			
	النسبة	28	19			

الجدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول تقييم نظم المعلومات الادارية.

المحور الأول: أثر تقلبات سعر الصرف على القياس المحاسبي

أظهرت نتائج الجدول رقم (4) وجود درجة موافقة مرتفعة من قبل أفراد العينة حول تأثير تقلبات سعر الصرف على جودة القياس المحاسبي داخل شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا، حيث جاءت أغلب المتوسطات الحسابية أعلى من المتوسط الفرضي (0.5)، مما يدل على إدراك أفراد العينة لحجم التأثير الذي تحدثه تقلبات أسعار الصرف على العمليات المحاسبية والمالية.

وقد حصلت العبارة المتعلقة بأن تغير سعر الصرف الرسمي ينتج عنه أرباح أو خسائر ورقية تؤثر على حقيقة صافي الدخل على أعلى درجة موافقة، بمتوسط بلغ (1.00)، وهو ما يعكس أن تغيرات سعر الصرف تؤدي إلى إظهار نتائج مالية قد لا تعبر بصورة دقيقة عن الأداء الحقيقي للشركات، خاصة في ظل اعتماد الشركات الليبية على الاستيراد والتعامل بالعملة الأجنبية.

كما أظهرت النتائج أن تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى صعوبة تقييم الأرصدة النقدية بالعملة الأجنبية بشكل دقيق، بمتوسط مرتفع بلغ (0.964)، الأمر الذي يشير إلى أن عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى إرباك عمليات التقييم المحاسبي وإعداد القوائم المالية.

وأوضحت النتائج كذلك وجود موافقة مرتفعة على التزام الإدارات المالية بتطبيق المعايير الدولية الخاصة بفروق العملة الأجنبية مثل المعيار الدولي IAS 21، وهو ما يعكس وجود وعي نسبي لدى الإدارات المالية بأهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عند معالجة آثار تقلبات أسعار الصرف.

كما بينت النتائج أن التقارير المالية تعاني من ضعف الإفصاح عن المخاطر الناتجة عن تذبذب العملة المحلية، وهو ما يؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية وشفافية التقارير المالية.

وبصفة عامة، فإن نتائج هذا المحور تؤكد أن تقلبات سعر الصرف تعد من أهم العوامل المؤثرة على دقة القياس المحاسبي داخل الشركات الليبية، خاصة في القطاعات المعتمدة على الواردات الخارجية.

تحليل نتائج المحور الثاني: أثر التضخم على جودة المعلومات المحاسبية

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير واضح للتضخم على جودة المعلومات المحاسبية، حيث اتفق أفراد العينة بدرجة مرتفعة على أن القوائم المالية المبنية على التكلفة التاريخية تفقد جزءاً من مصداقيتها في ظل معدلات التضخم المرتفعة، بمتوسط بلغ (0.750).

ويعكس ذلك أن الاعتماد على التكلفة التاريخية دون الأخذ في الاعتبار التغيرات في القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى عرض بيانات مالية لا تعبر بصورة حقيقية عن الواقع الاقتصادي.

كما أوضحت النتائج أن التضخم يؤدي إلى تضخيم الأرباح المحاسبية بصورة غير حقيقية، وهو ما قد يعطي انطباعاً مضللاً عن الأداء المالي للشركات، حيث ترتفع الإيرادات والأرباح الاسمية نتيجة ارتفاع الأسعار دون أن يقابلها تحسن حقيقي في الأداء الاقتصادي.

وأظهرت النتائج أيضاً أن التضخم يعيق عملية المقارنة بين القوائم المالية للسنوات المختلفة بسبب تغير القوة الشرائية للنقود، وقد حصلت هذه العبارة على درجة موافقة مرتفعة، مما يدل على إدراك المبحوثين لصعوبة إجراء التحليل المالي والمقارنات الزمنية في ظل معدلات التضخم المرتفعة.

في المقابل، جاءت درجة الموافقة متوسطة حول تأثير التضخم على تآكل القيمة الحقيقية لرأس المال، وهو ما قد يرجع إلى اختلاف طبيعة الأنشطة المالية بين الشركات محل الدراسة.

وعموماً، تشير نتائج هذا المحور إلى أن التضخم يمثل تحدياً حقيقياً أمام جودة المعلومات المحاسبية وموضوعية القوائم المالية في البيئة الليبية .

تحليل نتائج المحور الثالث: الأداء المحاسبي

بينت نتائج المحور الثالث أن العوامل النقدية المتمثلة في التضخم وتقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل مباشر على كفاءة الأداء المحاسبي وجودة التقارير المالية.

حيث أظهرت النتائج أن القوائم المالية الحالية لا تعكس بصورة كاملة المركز المالي الحقيقي للشركات في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، كما أن جودة التقارير المالية قد لا تكون كافية لدعم القرارات الاستثمارية بكفاءة عالية.

كما أظهرت النتائج وجود حاجة ملحة لتبني محاسبة التضخم وتطبيق المعيار الدولي IAS 29 بهدف إعادة تقييم الأصول والالتزامات بما يتوافق مع التغيرات في القوة الشرائية للنقود.

وتشير هذه النتائج إلى أن البيئة الاقتصادية الليبية الحالية تفرض على الشركات ضرورة تطوير أساليب القياس والإفصاح المحاسبي بما يتناسب مع آثار التضخم وتقلبات أسعار الصرف .

النتائج:

1. وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتضخم وتقلبات سعر الصرف على جودة القياس المحاسبي في شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا.

2. تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة تقييم الأرصدة النقدية والالتزامات المالية المقومة بالعملة الأجنبية.

3. تتسبب التغيرات المستمرة في أسعار الصرف في ظهور أرباح أو خسائر ورقية تؤثر على حقيقة نتائج الأعمال.

4. يؤثر التضخم بشكل سلبي على مصداقية القوائم المالية المعدة وفق أساس التكلفة التاريخية.

5. تعاني التقارير المالية من ضعف الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالتضخم وتقلبات أسعار الصرف.

6. توجد حاجة ملحة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالتضخم وفروق العملة الأجنبية داخل الشركات الليبية .

التوصيات:

1. ضرورة التزام الشركات الليبية بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، وخاصة المعيار IAS 21 الخاص بآثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، والمعيار IAS 29 الخاص بالتقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع.

2. العمل على تطوير النظم المحاسبية بما يضمن معالجة آثار التضخم وتقلبات أسعار الصرف بصورة أكثر دقة وشفافية.

3. تعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي داخل التقارير المالية فيما يتعلق بالمخاطر الناتجة عن التضخم وتقلبات أسعار الصرف.

4. تنظيم برامج تدريبية للمحاسبين والعاملين بالإدارات المالية حول كيفية معالجة آثار التضخم وتقلبات أسعار الصرف وفقاً للمعايير الدولية.

5. ضرورة إعادة تقييم الأصول والالتزامات بصورة دورية بما يعكس التغيرات في القوة الشرائية للنقود.

6. تشجيع الشركات على استخدام أساليب المحاسبة الحديثة التي تساعد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول تطبيق نظم

المعلومات الإدارية علي كفاءة المؤسسات التعليم العالي تم استخدام اختبار T حول المتوسط 0.5 حيث كانت:

الفرضية الصفرية متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 0.5

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 0.5

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق يلاحظ أن:

أ - الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 0.5 .

ولذلك ترفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات وتقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة تزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارات. ولذلك لا ترفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات أي لا يوجد دليل على اختلاف درجة الموافقة عن المتوسط المفترض 0.5 وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ج - الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يقل عن المتوسط المفترض 0.5.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يقل عن المتوسط المفترض فهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة على هذه العبارات. اختبار الفرضية الرئيسية:

تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول تقييم لنظم المعلومات الإدارية في مؤسسات التعليم العالي، واستخدام اختبار أحول المتوسط فكانت النتائج كما في الجدول التالي حيث كانت:

الفرضية الصفرية: - المتوسط العام للإجابات مفردات العينة على جميع العبارات لا يختلف عن 0.5. مقابل الفرضية البديلة: - المتوسط العام للإجابات مفردات العينة على جميع العبارات يختلف عن 0.5.

الجدول رقم (5) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات:

البيان	العام المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
المتوسط العام للعبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول التضخم وتقلبات سعر الصرف على جودة القياس المحاسبي في شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في السوق الليبي.	0.7679	0.07684	18.445	0.000

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 18.445 بدلالة معنوية 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام للإجابات مفردات العينة 0.7679 وهو أكبر من المتوسط المفترض 0.5 بنسبة 0.7679 % يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتضخم وتقلبات سعر الصرف على جودة القياس المحاسبي في شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في السوق الليبي.

ثانياً: النتائج

1. وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتضخم وتقلبات سعر الصرف على جودة القياس المحاسبي في شركات الأدوية والمعدات الطبية العاملة في ليبيا.
2. تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة تقييم الأرصدة النقدية والالتزامات المالية المقومة بالعملة الأجنبية.
3. تتسبب التغيرات المستمرة في أسعار الصرف في ظهور أرباح أو خسائر ورقية تؤثر على حقيقة نتائج الأعمال.
4. يؤثر التضخم بشكل سلبي على مصداقية القوائم المالية المعدة وفق أساس التكلفة التاريخية.
5. تعاني التقارير المالية من ضعف الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالتضخم وتقلبات أسعار الصرف.
6. توجد حاجة ملحة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالتضخم وفروق العملة الأجنبية داخل الشركات الليبية .

ثالثاً: التوصيات

1. ضرورة التزام الشركات الليبية بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، وخاصة المعيار IAS 21 الخاص بآثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، والمعيار IAS 29 الخاص بالتقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع.
2. العمل على تطوير النظم المحاسبية بما يضمن معالجة آثار التضخم وتقلبات أسعار الصرف بصورة أكثر دقة وشفافية.
3. تعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي داخل التقارير المالية فيما يتعلق بالمخاطر الناتجة عن التضخم وتقلبات أسعار الصرف.
4. تنظيم برامج تدريبية للمحاسبين والعاملين بالإدارات المالية حول كيفية معالجة آثار التضخم وتقلبات أسعار الصرف وفقاً للمعايير الدولية.
5. ضرورة إعادة تقييم الأصول والالتزامات بصورة دورية بما يعكس التغيرات في القوة الشرائية للنقد.
6. تشجيع الشركات على استخدام أساليب المحاسبة الحديثة التي تساعد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

1. العاني، خالد محمود (2021). المحاسبة في ظل التضخم المالي. بغداد: دار البازوري العلمية.
2. السنوسي، محمد مفتاح (2022). أثر تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة على جودة التقارير المالية في ليبيا. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12.
3. عبد السلام، أحمد علي (2020). أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للشركات الليبية. مجلة البحوث المحاسبية، العدد 8.
4. عبيد، عبد القادر محمد (2019). المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية. القاهرة: دار التعليم الجامعي.
5. يوسف، سالم إبراهيم (2021). أثر التضخم على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية.
6. ضياء مجيد الموسمي الاقتصاد النقدي، قواعد نظم نظريات سياسيات مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر.
7. غازي حسين عناية، (2006)، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
8. احمد محمد صالح الجلال (2005)، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية حالة الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر.
9. مدحت فوزي عليان وادي (2006)، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

المراجع الأجنبية

- 1.Brigham, E. F & ,Ehrhardt, M. C. (2021). Financial Management: Theory and Practice. Cengage Learning.
- 2.Kieso, D. E., Weygandt, J. J & ,Warfield, T. D. (2019). Intermediate Accounting. Wiley.
- 3.IASB (2021). International Accounting Standard IAS 21: The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates.
- 4.IASB (2021). International Accounting Standard IAS 29: Financial Reporting in Hyperinflationary Economies.
- 5.Horngren, C. T. (2020). Accounting Theory and Practice. Pearson Education.